

الحمد لله

الجمهورية التونسية

الهيئة الوطنية للاتصالات

القرار : ع 100 دد

تأسیس ۲۷ اکتوبر ۲۰۱۴

مادة التدابير الوقتية المنصوص عليها بالفقرة الأولى من الفصل 73 من مجلة الإتصالات بين:
 بتاريخ 27 أكتوبر 2014، أصدر نائب رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات القرار عدد 100 في

المدعى عليه: شركة "أورنج تونس" في شخص ممثلاها القانوني المعين مقربه الاجتماعي بعمارة أورنج المركز العمراني الشمالي.

من جهة

المدعى عليه : شركة "أوريدو تونس" في شخص ممثلها القانوني المعين مقره الاجتماعي بحدائق البحيرة 2 - ضفاف البحيرة 1053 تونس.

من جهة أخرى

بعد الإطلاع على مجلة الاتصالات الصادرة بمقتضى القانون عدد 01 لسنة 2001 المؤرخ في 15 جانفي 2001، المنقح والتمم بالقانون عدد 46 لسنة 2002 المؤرخ في 7 ماي 2002 وبالقانون عدد 01 لسنة 2008 المؤرخ في 8 جانفي 2008 وبالقانون عدد 10 لسنة 2013 المؤرخ في 12 أفريل 2013.

وبعد الإطلاع على الأمر عدد 3026 لسنة 2008 المولو^ن في 15 سبتمبر 2008 المتعلق بضبط الشروط العامة لاستغلال الشبكات العمومية للاتصالات وشبكات النقل المنقح والمتم بالأمر عدد 53 لسنة 2014 المولو^ن في 10 جانفي 2014.



وبعد الاطلاع على قرار الهيئة عـ545د الصادر بتاريخ 11 جوان 2014 والمتعلق بالصادقة على طريقة تحديد تعریفات عروض خدمات التفصیل الموجهة للعموم وإجراءات الموافقة عليها.

وبعد الاطلاع على المطلب المقدم من طرف شركة "أورونج تونس" بتاريخ 14 أكتوبر 2014 والمتضمن طلبها مراجعة القرار عدد 99 الصادر عن نائب رئيس الهيئة في مادة التدابير الوقتية بتاريخ 01 أكتوبر 2014 والقاضي بإلزام شركة "أورونج تونس" بإيقاف العرض التجاري "عجب" وسحب جميع معلقاته الاشهرية الى حين البث في أصل القضية المنشورة أمام الهيئة تحت عدد 137، وانتهت الى طلب القضاء بصفة مبدئية بمراجعة القرار الوقتي عدد 99 المؤرخ في 01 أكتوبر 2014 والقضاء مجددا برفض المطلب المقدم من شركة "أوريدو" تونس" لانتفاء شروطه القانونية المحددة صلب الفصل 73 من مجلة الاتصالات وبصفة احتياطية وفي صورة ما اذا رأت الهيئة وجها لإيقاف العرض التجاري "عجب" ، تعديل القرار الصادر بإيقافه وذلك بالقضاء مجددا بإيقاف العرض التجاري المذكور وذلك الى حين سحب كل معلقاته الاشهرية.

من حيث الشكل:

حيث استوفى المطلب الراهن شروطه الشكلية المنصوص عليها بالفصل 73 من مجلة الاتصالات واتجه قبوله.

من حيث الأصل:

حيث أَسْسَتْ شرِكَةً "أُورنِجْ تُونِسْ" مطلباً الرامي إلى مراجعة القرار عدد 99 الصادر عن نائب رئيس الهيئة في مادة التدابير الوقية بتاريخ 01 أكتوبر 2014 والقاضي بإلزام شرِكَةً "أُورنِجْ تُونِسْ" بإيقاف العرض التجاري "عَجَبْ" وبسحب جميع معلقاته الاشهارية إلى حين البت في أصل القضية المنشورة أمام الهيئة تحت عدد 137، على عدم مخالفتها لقرار المصادقة على العرض المذكور وتقييدها بما جاء به من شروط وعلى عدم توفر شرط الضرر الذي يصعب تداركه بالإضافة إلى عدم اثباته. وانتهت إلى طلب القضاء مجدداً برفض المطلب المقدم من شرِكَةً "أُوريُدوْ" تُونِسْ" لانتفاء شروطه القانونية المحددة صلب الفصل 73 من مجلة الاتصالات وبصفة احتياطية وفي صورة ما إذا رأت الهيئة وجهاً لإيقاف العرض التجاري "عَجَبْ" تعديل القرار الصادر بإيقافه وذلك بالقضاء مجدداً بإيقاف العرض التجاري المذكور إلى حين سحب كل معلقاته الاشهارية.

١. عن الدفع المتعلق بعدم مخالفه قرار الموافقة على العرض التجاري "عقب" عدد ١٨٨ المؤرخ في

28 آوت 2014:

حيث خلافا لما ادعته المغربية فقد ثبت للهيئة من حلال المحاضر المحتاج بها من طرف المدعية "أوريدو تونس" عند رفعها لطلب اتخاذ التدابير الوقتية أنها لم تقم بنشر الخصائص التعريفية للعرض للعموم وكذلك الشأن بالنسبة لإشهار تعريفة الواجهة الحقيقة للمكالمات المحلية رغم التصريح بذلك صريح وواضح على هذا الشرط صلب قرار الهيئة عدد 188 المؤرخ في 28 أوت 2014 القاضي

بالمواقة على تسويق العرض المتظلم منه، علاوة على إعلام مشتركيها بصفحتها بالفايسبوك بأن ثمن الدقيقة في العرض يصبح 28 ملি�ما إذا كان الشحن يساوي أو يفوق 5 دينارات و 56 ملি�ما إذا كان الشحن أقل من 5 دينارات دون إعلامهم بأن سعر التعريفة الواجهة يساوي 280 ملি�ما طبقا لقرار الهيئة عدد المؤرخ في 28 أوت 2014.

2. عن الدفع المتعلق بعدم توفر الشرط المتصل بوجود أضرار يصعب تداركها:

حيث وعلى عكس ما تمسكت به شركة "أورنج تونس" فإن ترويجها للعرض المذكور بالشكل الذي اعتمدته متغافلة الشرط الذي تضمنه قرار المقاقة على ترويج العرض موضوع النزاع والقاضي بضرورة إشهار تعريفة الواجهة، يمثل قرينة قوية تؤكد بأن طريقة ترويج العرض لا تحتتم الضوابط والشروط التي أقرتها الهيئة لحماية المنافسة و عدم المساس بمصالح بقية المشغلين المنافسين و تثبت بأن تسويق ذلك العرض ضمن ممارسة اقتصادية ضارة بالمنافسة المشروعة وهو ما من شأنه أن يوفر دليلا على الضرر الذي قد يلحق المشغل الذي طلب اتخاذ تدابير وقائية لإيقاف ترويجه .

وحيث يستخلص مما سبق، أن طلب المعتضة الرامي إلى الرجوع في القرار عدد الصادر في مادة التدابير الوقائية بتاريخ 1 أكتوبر 2014 والقضاء مجددا برفض المطلب المقدم من شركة "أوريديو تونس" لانتفاء شروطه القانونية المحددة صلب الفصل 73 من مجلة الاتصالات انبني على دفعات وأسانيد غير مقبولة واتجه تفريعا على ذلك رفضه.

وحيث طلبت شركة "أورنج تونس" بصفة احتياطية تعديل القرار موضوع المراجعة وذلك بالقضاء مجددا بإيقاف العرض التجاري المذكور إلى حين سحب كل معلقاته الإشهارية المخالفة لقرار الهيئة.

وحيث انتهى القرار عدد المطلوب مراجعته إلى إلزام شركة "أورنج تونس" بإيقاف العرض التجاري "عجب" وبسحب جميع معلقاته الإشهارية إلى حين البث في أصل القضية المنشورة أمام الهيئة تحت عدد 137.

وحيث تأسس القرار المراد مراجعته على إخلال شركة "أورنج تونس" بشروط ترويج العرض "عجب" المنصوص عليها بقرار الهيئة عدد المشار إليه أعلاه ولم يكن مبنيا على خرقها للأحكام والتراتيب المنظمة للعروض التجارية المتعلقة بأصل العرض بما أنها تحصلت على موافقة الهيئة قبل الشروع في تسويقه.

وحيث لم يضبط الفصل 73 من مجلة الاتصالات أجلا لسريان القرار الوقتي ولم يعلق انتهاء مفعوله بالضرورة على صدور القرار الأصلي.

وحيث وطالما انبني القرار المراد مراجعته على إخلال المترضة بشروط إشهار العرض ونشر التعريفات فإنه لا موجب لربط إلزام شركة "أورنج تونس" بإيقاف العرض التجاري المذكور وبسحب جميع علاقاته الاشهارية بصدر القرار في أصل القضية المنشورة أمام الهيئة تحت عدد 137 باعتبار أن المخالفة التي تأسس عليها القرار الوقتي مرتبطة بمخالفة المترضة لإحدى الشروط المنصوص عليها بقرار الموافقة ويمكن لها تداركها قبل صدور القرار في أصل النزاع.

وحيث يغدو في ضوء ذلك طلب المترضة طلبا وجينا واتجه الاستجابة له.

ولهذه الأسباب

وعملا بمقتضيات الفصل 73 من مجلة الاتصالات، قررنا نحن فيصل عجينة، نائب رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات قبول مطلب المراجعة جزئيا و القضاء مجددا بإيقاف العرض التجاري عجب وذلك الى حين امثال شركة أورنج تونس إلى كافة الشروط المنصوص عليها بقرار الموافقة عدد 188 المؤرخ في 28 أوت 2014.

نائب رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات

فيصل عجينة



عولا بالفصل 75 من مجلة الاتصالات
يعطي رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات
التصديقية التأثيرية على هذا القرار
الأهمي
رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات